الأمم المتحدة

S/2014/157

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/757)، بما في ذلك في ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (إطار السلام والأمن) والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها. كما يتضمن تحديثا لإعادة تشكيل البعثة ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا – التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ – رغم الزخم والتفاؤل اللذين أعقبا هزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس في أواخر عام ٢٠١٣، لا تزال التحديات تعترض طريق تسوية القضايا السياسية الرئيسية، على نحو ما ورد في توصيات الحوار الوطني وإعلانات نيروبي. فالتعديل الحكومي الذي أعلنه الرئيس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لم يحصل بعد، ويمكن أن يؤخر وتيرة التقدم في تنفيذ إصلاحات رئيسية. وواصلت حركة ٢٣ آذار/مارس نشاطها كحركة، فهي تصدر بيانات وأفيد بأنها تجند أعضاء جددا. وما زاد من تقويض الوضع في كاتانغا حالات التوتر السياسي التي تتمحور حول تقييد الفضاء السياسي، والتقسيم المزمع لتلك المقاطعة ومسألة القيادة السياسية للمقاطعة.

060314 060314 14-24635 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وأجج عدد من الحوادث الأمنية الخطيرة البيئة السياسية والأمنية الهشة في البلد. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) هجمات منسقة شنها مسلحون مجهولون في العاصمة كينشاسا، ولوبومباشي، وكولويزي في مقاطعة كاتانغا، وفي كيندو في مقاطعة مانييما. ففي كينشاسا هاجمت ثلاث مجموعات منفصلة في الوقت نفسه مجمَّع مقر القوات المسلحة/وزارة الدفاع، والإذاعة الوطنية، ومطار ندجيلي الدولي. وفي كيندو، هاجم المعتدون مطار لوبومباشي، في حين وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش ومسلحين مجهولين عند تخوم المدينة. وفي محصلة الهجمات، أفيد عن سقوط ١٠٣ قتلى بينهم ٨ جنود من القوات المسلحة. ويبدو أن هذه الحوادث الخطيرة مرتبطة بأتباع جوزف موكونغوبيلا الذي يعتبر نفسه نبيا ويجاهر بمعارضته للحكومة. وأظهرت هذه الهجمات، رغم تصدي القوات المسلحة لها، أن التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تقتصر على جزئها الشرقي.

٤ - وفي حادثة خطيرة أخرى وقعت في ٢ كانون الثاني/يناير، اغتال مهاجمون مجهولون في شمال مدينة بيني العقيد في القوات المسلحة مامادو مصطفى ندالا الذي اضطلع بدور رئيسي في قيادة العمليات العسكرية ضد حركة ٢٣ آذار/مارس، وشارك في إدارة العمليات الجديدة ضد تحالف القوى الديمقراطية.

٥ - وتماشيا مع استنتاجات حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، الذي أجري في ٤ شباط/فبراير، اعتمد البرلمان قانون عفو عام عن أعمال التمرد وأعمال الحرب والجرائم السياسية التي وقعت بين ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وانسجاما مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، يستثني قانون العفو العام الذي أصدره الرئيس في ١١ شباط/فبراير جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الخيانة.

٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، علقت الحكومة اعتماد مشروع قانون النفط المثير للجدل التي يُنظر فيه حاليا في البرلمان، من أجل إتاحة مزيد من الوقت للتشاور. وقد ندد بمشروع القانون الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لمكافحة الفساد بسبب افتقاره إلى الشفافية.

التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

آلية الرقابة الوطنية وعملية وضع المعايير

٧ - وواصلت البعثة والشركاء الدوليين الدعوة إلى تعزيز الإطار المؤسسي لآلية الرقابة. بيد أن اللجنة التنفيذية لآلية الرقابة الوطنية الثلاثية المستوى لتنفيذ الاتفاق الإطاري لم تعتمد نظامها الداخلي بعد رغم انقضاء ٩ أشهر على إنشائها وهي تعمل بموارد مادية وبشرية محدودة. أما اللجنة التوجيهية، التي يرأسها الرئيس كابيلا، فلم تلتئم إلا مرة واحدة منذ إنشاء الآلية في وقت لم يعقد بعد المجلس الاستشاري الذي يجمع ممثلي قطاعات مختلفة تشمل المؤسسات العامة والمجتمع المدني، اجتماعه الأول.

٨ - وتعكف اللجنة التنفيذية تدريجا على النهوض بعملية وضع المعايير تمهيدا لوضع خطة عمل لتنفيذ الإطار ولتوجيه وضع البرامج ذات الأولوية. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أحال منسق اللجنة التنفيذية للآلية طلبا رسميا إلى البعثة لالتماس دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين من أجل تنظيم حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام عن وضع وتحسين النقاط المرجعية والمؤشرات المتعلقة بجميع الالتزامات الوطنية بموجب الإطار. وفي ١١ شباط/فبراير، أحال نائبُ ممثلي الخاص والمنسقُ المقيم مشروع مذكرة مفاهيمية بشأن تنظيم الحلقة الدراسية المقترحة إلى اللجنة التنفيذية لآلية الرقابة الوطنية. وفي ١٧ شباط/فبراير، جرى إطلاع الرئاسة على المذكرة المفاهيمية قبل إحالتها إلى الجهات المعنية المختلفة تمهيدا لتنظيم الحلقة الدراسية المزمع عقدها في آذار/مارس.

إصلاح قطاع الأمن

٩ - أحرزت عملية إصلاح الجيش تقدما بطيئا إذ لم ترد أي إشارة إلى عرض خطة محدثة لإصلاح الجيش لعام ٢٠٠٨ على البرلمان قبل أو خلال الدورة العادية التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٤. ويوفر القانون البرنامجي الخمسي بشأن إصلاح الشرطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي اعتمده مجلس الشيوخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ووقّعه الرئيس كابيلا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، الإطارَ القانوني للقيام بأنشطة الإصلاح، بما في ذلك وضع معايير للتطويع والترقية، وجدول المرتبات وترتيبات التقاعد لضباط الشرطة. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عين الرئيس كابيلا الجنرال شارل بيسينغيمانا قائدا جديدا للشرطة الكونغولية الوطنية.

ترسيخ سلطة الدولة

١٠ - في أعقاب تحرير المناطق التي كانت تحتلها حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية، قدمت البعثة الدعم إلى جهود الحكومة الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في الشرق، بما في ذلك من خلال نشر أجهزة الدولة الفاعلة الرئيسية للحؤول دون العودة إلى النزاع. وفي إطار هذه العملية، نُشر نحو ٩٥٠ من عناصر الشرطة الكونغولية الوطنية وجرى إيفاد ممثلين محليين عن وزارات المقاطعات إلى روتشورو وكيوانجا.

١١ - ونفذت البعثة، ولا سيما من خلال التمويل المقدم من صندوق بناء السلام، عدة برامج لدعم توطيد السلام وإعادة بسط سلطة الدولة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وتشمل هذه البرامج من جملة ما تشمل إنشاء خمس خلايا لدعم الملاحقات القضائية في الشرق؛ وتشييد أربعة سجون؛ وتشييد أربع محاكم للسلام Tribunaux de Paix وتوفير الموظفين لها؛ وبناء مراكز تجريبية للاتجار بالمعادن.

١٢ - وفي كيفو الجنوبية، عاودَ في ٨ كانون الثاني/يناير المكتب الكونغولي للطرق، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، العمل على تأهيل طريق شابوندا - بورال بتمويل من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

اللامركزية

١٣ - أكد الرئيس كابيلا في خطاب وجّهه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على ضرورة التعجيل بعملية اعتماد اللامركزية، بما في ذلك الإنشاء التدريجي لمقاطعات جديدة، ونقل سلطة تقديم الخدمات المالية من الحكومة المركزية إلى المقاطعات، والتعجيل في إنشاء الصندوق الوطني لتحقيق الاستقرار، الهادف إلى تبسيط الاستثمارات الإنمائية بين المقاطعات. ويُتوقع أن يعتمد البرلمان القوانين العالقة، بما فيها القوانين البرنامجية المتعلقة بإنشاء مقاطعات جديدة وتعليم حدود تقسيمات تلك الكيانات، في دورته العادية المزمع عقدها من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما فيها الإصلاحات المالية

١٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشرت الحكومة تقريرها عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لعام ٢٠١١ وأعادت تأكيد التزامها بنشر تقريرها عن المبادرة لعام ٢٠١٢ في آذار/مارس ٢٠١٤، سعيا منها إلى استئناف هذه المبادرة في أعقاب تعليقها في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأعلنت الحكومة أيضا اتخاذ تدابير إضافية بغية وضع استراتيجية تهدف إلى إصلاح الخدمات العامة. ويعكف البرمان حاليا على النظر

في القوانين التالية: القانون التأسيسي لتنظيم وأداء الخدمات العامة المقدمة على كل من الصعد الأقاليمي والمحلي والمركزي؛ والقانون المعدِّل لوضع الموظفين والمسؤولين الحكوميين.

المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

١٥ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت لجنة متابعة الحوار الوطني الذي يشارك في رئاسته كل من رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو ورئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو، نظامها الداخلي. وفي أعقاب اجتماع عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير بين الرئيس كابيلا والرئيسين المشاركين، حُددت ١٠٠ من التوصيات الـ ٧٥٠ في المجالات ذات الأولوية للتنفيذ الفوري. وسترصد اللجنة التي تضم ١٧ عضوا، بينهم أعضاء في البرلمان وممثلون عن المجتمع المدني، تنفيذ توصيات الحوار الوطني. ودأبت البعثة، إلى جانب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين الآخرين، على تأكيد على الحاجة إلى التوفيق بين عمل ومهام آلية الرقابة (من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون)، وعمل ومهام لجنة متابعة الحوار الوطني.

١٦ - واتخذت خطوات إضافية من أجل إحياء العملية الانتخابية. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، وتحت رعاية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، اعتمد ٣٢٠ ممثلا عن الأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب المعارضة الرئيسية، مدونة جديدة لقواعد السلوك للأحزاب السياسية والمرشحين. وقد وقعت مدونةَ قواعد السلوك الجديدة، فضلا عن مذكرة التفاهم بشأن الإطار الاستشاري للجنة الاتصال، في ٨ شباط/فبراير، اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية (في ١٠ شباط/فبراير، وقّعها ٢٣٣ من الأحزاب السياسية الـ ٤٥١). ولم يوقع الوثيقة عدد من أحزاب المعارضة، بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عرضت لجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على البرلمان خيارين تتعلقان بخريطة الطريق لإجراء الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ويقضي الخيار الأول بتنقيح الدستور للسماح بإجراء انتخابات غير مباشرة لنواب المقاطعات. وبموجب الخيارين، ستجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يعتمد البرلمان في آذار/مارس خارطة الطريق النهائية في دورة حزيران/يونيه. وفي هذه الدورة، خُصص نحو ١٦٦ مليون دولار للقيام ببعض أنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في عام ٢٠١٤.

١٧ - وتدور حاليا مناقشات للقانون الانتخابي الجديد في البرلمان. وبمجرد اعتماد القانون الجديد، سيحدِّد ما إذا كان إجراء الانتخابات في المقاطعات سيجرى عن طريق الاقتراع العام

المباشر أو غير المباشر. وبناء على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسودة مشروع شامل لدعم الانتخابات بعنوان ''مشروع دعم الدورة الانتخابية'' يغطي الانتخابات المحلية والمقاطعاتية والتشريعية والرئاسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨ - لا تزال الحالة في كيفو الشمالية متقلبة. وفي أعقاب هزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس، وجهت البعثة تحذيرا إلى الجماعات المسلحة الأخرى، وحثتها على الاستسلام أو مواجهة عمليات عسكرية. ومن خلال ضغوط مستمرة وحملة إعلامية استباقية نفذتها القوات المسلحة والبعثة، أعربت جماعات مسلحة، بما في ذلك جماعة ماي - ماي لافونتين، والقوات الشعبية الكونغولية، وماي - ماي سيمبا، وماي - ماي شيتاني، وحركة تحرير الكونغو، عن اعتزامها مناقشة شروط استسلامها مع الحكومة.

١٩ - وكثف تحالف القوى الديمقراطية أنشطته في إقليم بيني. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، هاجم التحالف بلدة كامانغو، شمال شرقي بيني، واستولى عليها لفترة وجيزة، قبل أن تستعيد القوات المسلحة السيطرة عليها بدعم جوي من البعثة. وأفادت الأنباء أن تسعة جنود من القوات المسلحة لقوا مصرعهم وشرد ما يقرب من ٢ ٠٠٠ مدني. وتتحقق البعثة من تقارير غير مؤكدة عن مصرع ٢٠ مدنيا في منطقة موتاوانغا على يد عناصر يدعى أنها من التحالف قبل حادث ٢٥ كانون الأول/ديسمبر.

٢٠ - وفي انتكاسة خطيرة للقوات المسلحة، قتل العقيد مامادو مصطفى ندالا في ٢ كانون الثاني/يناير مع اثنين آخرين في كمين نصبه مجهولون بالقرب من نغادي، شمال بيني. وكان العقيد ندالا قائدا في القوات المسلحة يحظى بالاحترام اضطلع بدور رئيسي في العمليات ضد حركة ٢٣ آذار/مارس. ولا تزال التحقيقات التي تجريها القوات المسلحة في حادث الاغتيال مستمرة.

٢١ - وفي ٢ و ٣ كانون الثاني/يناير، أطلقت عناصر يشتبه في أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية النار على طائرات هليكوبتر بالقرب من بيني. وردت البعثة بإطلاق نيران بالمثل. ولم تسجل أي أضرار أو إصابات. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قتل جندي من القوات المسلحة شرق بلدة كامانغو في اشتباكات مستمرة مع التحالف. وردا على اعتداءات مستمرة من التحالف، أطلقت القوات المسلحة في ١٦ كانون الثاني/يناير عمليات لفرض الأمن على الطرق وفي مناطق محدودة. ووفرت البعثة الدعم اللوجستي والاستخبارات والاتصال المباشر في الميدان.

٢٢ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، اشتبك متمردون من التحالف الوطني من أجل كونغو حر وسيد في شمال شرق كيتشانغا مع فوج تابع للقوات المسلحة يتألف أساسا من قوات تابعة سابقا للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد أدت هذه الحادثة إلى تفاقم التوتر بين جماعتي الهوند والتوتسي في المنطقة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، شنت جماعة ماي - ماي شيكا هجوما على بلدة بينغا، التي كانت أخلتها الجماعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر من خلال عمليات مشتركة بين القوات المسلحة والبعثة، وأدى الهجوم إلى مقتل أربعة جنود من القوات المسلحة وجرح ثلاثة مدنيين. وقد نجحت القوات المسلحة، بدعم من البعثة، في صد الهجوم.

٢٣ - وظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا للمدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي أعقاب تحركات لعناصر من هذه القوات في كانون الأول/ديسمبر من واليكالي باتجاه لووفو في إقليم لوبيرو، زادت الحوادث الأمنية في منطقة لووفو، بينها اختطاف ثلاثة من الزعماء التقليديين في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر وإساءة معاملتهم. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استغلال حالات الفراغ الأمني لتوسيع نطاق سيطرتها، وقيامها حسبما أفادت التقارير بإنشاء إدارات موازية، بما في ذلك في إقليمي مونغا وفيزي. وتقوم البعثة حاليا بدعم العمليات التي تعتزم القوات المسلحة تنفيذها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم فيزي.

٢٤ - ولا يزال من المتعذر التنبؤ بالحالة الأمنية في كيفو الجنوبية، لا سيما في أقاليم شابوندا ومونغا وأوفيرا وفيزي. وفي شابوندا، استسلم ١٥٠ عنصرا من مختلف فصائل رايا موتومبوكي.

٢٥ - وفي أعقاب عمليات قامت بها القوات المسلحة، انسحب عناصر ماي - ماي ياكوتومبا من إقليم فيزي وحاولوا التحالف مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلا أنهم لم يتمكنوا من إنشاء قاعدة في قطاع إيتومبوي في مونغا.

٢٦ - وفي كاتانغا، ظلت الحالة الأمنية شديدة التقلب. وعلى الرغم من استسلام عدد من عناصر جماعة ماي - ماي، استمرت حالة انعدام الأمن بالدرجة الأولى في أقاليم ميتوابا وموبا ومانونو وبويتو نتيجة لعودة ظهور حركة موالية لجماعة ماي - ماي يقودها شخص يدعى ''كاتا كاتانغا''. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة ومتمردي باكاتا - كاتانغا في قرية كيزيبا (على بعد ٣٠ كيلومترا من لوبومباشي) أُحرق خلالها ما يقدَّر بـ ٢٠٠ منزل. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير شن مقاتلون من جماعة ماي - ماي باكاتا - كاتانغا هجوما على قرية كيكومو، تم فيه إحراق المنازل ونهب الأغذية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي على المشردين داخليا. وفي ١١ شباط/فبراير، هاجمت جماعة كاتا كاتانغا قرية تبيمبي (على بعد ١٧٠ كلم من بويتو) وفشلت في محاولتها

اختطاف عمدة القرية لتعاونه مع القوات المسلحة. وإجمالا، بلغ عدد المنازل التي دُمرت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أكثر من ٦٠٠ منزل في ١١ قرية. وزادت أيضاً التوترات القبلية بين البيغمي والبانتو في الجزء الشمالي الشرقي من مانونو وجنوب إقليم نيونزو.

٢٧ - وفي مقاطعة أورينتال، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا، على الرغم من ورود تقارير تفيد عن وجود جماعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة وعناصر مسلحين مجهولي الهوية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر و ٦ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير عن وقوع هجمات منفصلة شنها عناصر يشتبه في أنهم تابعون لجيش الرب للمقاومة في أنداولا في هو أويلي، وفي إقليم بوندو في با أويلي.

٢٨ - وفي جنوب إيرومو، أفادت التقارير عن وقوع هجمات وانتهاكات لحقوق الإنسان بشكل متكرر من جانب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، استهدفت المدنيين، وكذلك القوات المسلحة. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، هاجمت جماعة مورغان المسلحة قريتي باكوا وسالات في إقليم مامباسا. وأنشأت البعثة قاعدة عمليات متنقلة لدعم القوات المسلحة وردع أي هجوم على المدنيين.

الحالة الإنسانية

٢٩ - يقدر عدد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر من ٢,٩ ملايين شخص، بزيادة عن عدد ٢,٧ ملايين شخص في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي كيفو الشمالية، لوحظت عودة عدد ضئيل من المشردين من المخيمات المحيطة بمنطقة غوما، في حين أدت أنشطة تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني إلى تشريد ٠٠٠ ٩٠ شخص آخرين. وشهدت كل من مقاطعات أورينتال وكاتانغا ومانييما زيادة بنحو ٠٠٠ ٤٠ شخص في أعداد المشردين داخليا بسبب القتال بين قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والقوات المسلحة في جنوب إيرومو، والهجمات التي شنتها حركة باكاتا كاتانغا، ونشاط عناصر ماي - ماي كيمز ورايا موتومبوكي، على التوالي. وشكلت النزاعات المسلحة ٩٠ في المائة من أسباب التشرد. وفي كيفو الشمالية أكثر من ١,١ مليون من المشردين داخليا، وهو ما يمثل ٣٨ في المائة من مجموع السكان المشردين في البلد، وهناك أيضاً مجموعات كبيرة من المشردين في كيفو الجنوبية وكاتانغا ومانييما ومقاطعة أورينتال. وفي كاتانغا، زاد عدد المشردين داخليا من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في الأشهر الثلاثة الماضية. وكانت هناك قيود على الوصول إلى الأشخاص المشردين داخليا نتيجة لانعدام الأمن وتدهور حال طرق الوصول، مما دفع ببعض الشركاء إلى تعليق أنشطتهم. ووزع برنامج الأغذية العالمي أغذية على نحو ٠٠٠ ١٧ شخص شردوا مؤخرا

في كانون الثاني/يناير. ولا تزال الكوليرا تشكل أيضاً هاجسا صحيا خطيرا في المنطقة. فقد سُجلت زيادة نسبتها ٩٨ في المائة في عدد حالات الكوليرا في كاتانغا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (من ٦ ٩٣٠ حالة إلى ٧٢٦ ١٣ حالة) وزيادة نسبتها ٥٦ في المائة في عدد الوفيات الناجمة عن الكوليرا (من ٢٢٣ حالة إلى ٣٤٨ حالة).

٣٠ - وجرت تغطية النداء الإنساني لعام ٢٠١٣ المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يقدر بمبلغ ٨٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بنسبة ٨١ في المائة بتوفير تمويل قدره ٧٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٥ شباط/فبراير. وأطلق نداء جديد، يدعو إلى جمع ٨٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدات إنسانية في عام ٢٠١٤، بيد أنه لم تُرصد أي مبالغ حتى الآن. وفي كانون الأول/ديسمبر، خصص ما مجموعه ٧,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق المشترك للمساعدة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمقاطعتي كيفو الشمالية وكاتانغا.

٣١ - ونظرا للحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بلغ عدد اللاجئين من هذا البلد، بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير ٠٠٠ ٥٨ لاجئ وصلوا إلى مقاطعتي إكواتور وأورينتال، بينهم نحو ٠٠٠ ١٢ من القادمين الجدد منذ كانون الأول/ديسمبر. وفي أعقاب حالات نقص في تمويل برنامج الأغذية العالمي، عُلقت مؤقتا عمليات توزيع الغذاء العامة منذ كانون الثاني/يناير في ٣٥ موقعا لتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات في مقاطعة كيفو الشمالية.

التطورات الاقتصادية

٣٢ - في ٣١ كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤ وقدرها ٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ٤٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٢٢,١ في المائة عن ميزانية عام ٢٠١٣. وقد زيدت الميزانية النهائية بمقدار ٠,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن مشروع سابق للميزانية، بعد إدخال تعديلات تأخذ في الحسبان إجراء الانتخابات، وتحقيق اللامركزية، وإعادة بسط سلطة الدولة، والتعداد السكاني، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة بناء المناطق المتضررة من التمرد. وتراعي ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، التي أصدر الرئيس كابيلا قانونا بشأنها في ١ شباط/فبراير، تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وهي تشمل أيضا أحكاما تتعلق بتنفيذ توصيات الحوار الوطني، فضلا عن إجراء انتخابات محلية وانتخابات المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ. وزاد معدل النمو الاقتصادي من ٧,٢ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٨,١ في المائة عام ٢٠١٣. وظل معدل التضخم في مستوى ١ في المائة.

التطورات الإقليمية

٣٣ - في ١٤ كانون الثاني/يناير، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قمته العادية الخامسة في لواندا بأنغولا برئاسة رئيسه الجديد، الرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس. وفي البيان الختامي، حث قادة المنطقة البعثةَ على تكثيف عملياتها ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. ودعا البيان الخلية المشتركة التابعة للمؤتمر إلى التحقيق في الصلة بين تحالف القوى الديمقراطية وحركة الشباب الإرهابية وشجع على القيام سريعا بوضع مجموعة من الأدوات لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وبتفعيل الوحدة التقنية المعنية بالموارد الطبيعية.

٣٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قام ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، ومبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، بمرافقة نائبي، يان إلياسون، إلى الاجتماع الرفيع المستوى الثالث لآلية الرقابة الإقليمية المعقود في أديس أبابا، إثيوبيا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني والعشرين. ودعا نائبي جميع الدول الموقعة إلى الحفاظ على الزخم، وشدد على ضرورة مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، وكذلك على بذل جهود جماعية لتعزيز الحوار في المنطقة. وفي البيان الختامي للاجتماع، جدد أعضاء آلية الرقابة الإقليمية التزامهم بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

٣٥ - ومدد مجلس الأمن، في قراره ٢١٣٦ (٢٠١٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، وطلب إلى الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها، كل فيما يخصه.

٣٦ - ولا يزال استمرار وجود نحو ١ ٣٢٥ مقاتلا سابقا من حركة ٢٣ آذار/مارس (وفقا للسلطات الأوغندية) في أوغندا و ٦٨٢ منهم في رواندا (معظمهم منذ آذار/مارس ٢٠١٣) عاملا تعقيد في بناء الثقة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. واستمرت المشاورات بين الجهات المعنية من أجل تيسير عودة وتسريح هذه العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس، بسبل منها التمويل المقدم من المانحين.

٣٧ - وأثر تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى على مقاطعة إكواتور المتاخمة للحدود، مما زاد من مخاطر اتساع رقعة التوترات القبلية والطائفية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي محاولة لنزع فتيل التوترات القبلية والطائفية المتزايدة، تقوم البعثة، بالتعاون مع المجتمع المدني، بأنشطة توعية بشأن حل النزاعات والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية نشرت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٨٥٠ جنديا في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حماية المدنيين

٣٨ – رغم زوال التهديدات التي كان المدنيون في كيفو الشمالية يتعرضون لها على أيدي حركة ٢٣ آذار/مارس، لا تزال جماعات مسلحة أخرى تهدد المدنيين في الشرق. وواصلت أفرقة الحماية المشتركة التابعة للبعثة رصد التهديدات المحتمل تعرض السكان المدنيين لها، من أجل تقييم الحالة في المناطق المعرضة للخطر، وتحديد احتياجاتها من تدابير الحماية والتخفيف من حدة تلك المخاطر. ونظرا لتكثيف العمليات العسكرية مع القوات المسلحة، زادت البعثة وتيرة وصرامة إجراءات فحص الوحدات التابعة لهذه القوات والتي طلب من البعثة أن تعاونها، في إطار الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وواصلت البعثة أيضا توعية قادة المجتمع المدني والسكان بخصوص التخطيط للعمليات الأمنية والعسكرية في الشرق.

تحييد خطر الجماعات المسلحة

٣٩ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير المزيد من الزخم في الجهود التي تبذلها البعثة لتحييد خطر الجماعات المسلحة في إطار دعمها للقوات المسلحة. وتحت مظلة القرار ٢٠٩٨، تبنت البعثة موقفا أقوى وكثفت وجودها وعززت دورها هناك، ولا سيما في مواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. ورغم أن البعثة لم تقم حتى الآن بعمليات هجومية بحتة، فإنها تساند حاليا العمليات الهجومية التي شرعت القوات المسلحة في تنفيذها ضد تحالف القوى الديمقراطية في مختلف أنحاء كامانغو في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأُحرزَ تقدم كبير في التخطيط لتنفيذ عمليات هجومية ضد القوات الديمقراطية. واستعانت عملية التخطيط هذه بالمعلومات التي وفرتها البعثة من خلال منظوماتها الجوية غير المسلحة الذاتية التشغيل. ورغم أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعربت عن عزمها عدم الاشتباك مع البعثة في معارك وتجنبت الاحتكاك مع وحدات البعثة، فإن هذه الجماعات المسلحة لم تتخذ أي خطوات لإلقاء أسلحتها. وفي إطار التحضير للعمليات المقبلة، خصصت القوات المسلحة وحداتها التي ستشارك في هذه العمليات، ونشرت البعثة كتائب لواء التدخل

التابع لها في مناطق استراتيجية في روينـدي ووواليكاليه وكيبومبا. وتدعم البعثة أيضا القوات المسلحة في عملياتها الجارية في جنوب إيرومو ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٤٠ - ومنذ أواخر كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب الهجمات المنسقة في كينشاسا ولوبومباشي وكيندو، نُفذت خمس عمليات مشتركة هامة مع القوات المسلحة ضد تحالف القوى الديمقراطية والتحالف من أجل كونغو حر وسيد وجماعة مايي - مايي شيكا. وتواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي الضروري للقوات المسلحة، وأمدتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود، وساندتها بتحركات أرض - جو بلغ عددها ٥٤ تحركا وقدمت لها خدمات إجلاء طبي لجنودها المصابين.

٤١ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية التعامل مع الجماعات المسلحة، بدأت البعثة تقلل لأقصى درجة استخدامها للمواقع الثابتة التي لا تتمتع فيها بنفوذ كاف. وتعتزم البعثة إغلاق المزيد من المواقع بعد الانتهاء من الاستعراض التكتيكي للهياكل الأساسية. وأظهر الاستعراض الاستراتيجي المشترك ودراسة القدرات العسكرية أُجريا من ١٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير وجود زخم جديد في العمليات العسكرية بعد إشراك لواء التدخل، والعمل جار على النظر في إجراء تغييرات استراتيجية في هيكلية القوة بغية الاستفادة إلى أقصى حد من فعالية القوة في تنفيذ ولاية البعثة.

رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

٤٢ - منذ تحرير مناطق واسعة في كيفو الشمالية، أنشأت البعثة المزيد من قواعد العمليات المؤقتة بالقرب من الحدود الوطنية في الشرق وزادت نشاط دورياتها بدرجة كبيرة. وكثفت القوات المسلحة أيضا وجودها للمساعدة في مراقبة الحدود. وطُلب من فريق الآلية المشتركة الموسعة للتحقق أن يحقق في المزاعم المتعلقة بوصول دعم عبر الحدود إلى الجماعات المسلحة وتحديد مصدر الأسلحة والذخائر والمركبات التي اكتُشفت في المناطق التي أخلتها حركة ٢٣ آذار/مارس.

٤٣ - ومنذ بدء تشغيل النظم الجوية الذاتية التشغيل، وفرت للبعثة مصدر معلومات سريع الاستجابة في الوقت المناسب وخاضع لسيطرتها، ولا سيما من ناحية تعزيز جهود الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الرامية لمكافحة الأنشطة غير القانونية التي تمارسها الجماعات المسلحة.

المساعي الحميدة

٤٤ - واصل ممثلي الخاص تشجيعه القوي لتهيئة بيئة سياسية تُفضي إلى تنفيذ المهام الرئيسية المكلفة بها البعثة، بما في ذلك الدعوة إلى إشراك الكونغوليين في إصلاح قطاع الأمن

وإمساكهم بزمام هذه العملية، وإحراز تقدم صوب تحقيق الاستقرار، وتنفيذ البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن المهل المحددة، وتعزيز الحوار الشامل بين جميع الأطراف المعنية، وإنشاء هيئة مدنية وطنية فعالة تكفل الإنصاف في استخراج الموارد الطبيعية. وواصل أيضا تشجيع إقامة حوار وطني شامل يهدف إلى تعزيز المصالحة وإجراء انتخابات إقليمية ومحلية ذات مصداقية. وفي إطار تلك المساعي، اجتمع بالرئيس كابيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٤٥ - وبالتنسيق مع فريق مبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون، سافر ممثلي الخاص مرارا إلى كيغالي وكمبالا من أجل تعزيز وزيادة التعاون الإقليمي المتكامل، بما في ذلك في مجالي الأمن ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٤٦ - وفي ما يتعلق بدعم العملية الانتخابية، تجري حاليا مشاورات مع الشركاء الدوليين من خلال اللجنتين التقنية والتوجيهية المنبثقتين من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وتساند البعثةُ، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، اللجنةَ الانتخابية الوطنية المستقلة في تعبئة الموارد اللازمة لإجراء الدورة الانتخابية المقبلة. وعقد نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم سلسلة اجتماعات مع الجهات المانحة لدعوتها إلى تعبئة الموارد اللازمة لصالح مشروع دعم الانتخابات الذي ينفذه البرنامج الإنمائي ولتيسير تعبئة هذه الموارد.

الدعم المقدم لإصلاح قطاعي الأمن والشرطة

٤٧ - واصلت البعثة والشركاء الدوليون التوعية بضرورة اعتماد خطة لإصلاح الجيش وتحديد استراتيجية الدفاع الوطني وأولوياته. وبالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن، قدمت بعثة الأمم المتحدة المشورة إلى الفريق العامل المعني بمسائل إصلاح الجيش التابع لوزارة الدفاع. وواصلت أيضا البعثتان التشارك في رئاسة اجتماعات الفريق العامل للشركاء الدوليين المعني بمسائل إصلاح الدفاع.

٤٨ - ورغم نشر البعثة مدربين عسكريين في مركز التدريب التكتيكي في كيسانغاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فإن تأخير القوات المسلحة في تحديد الوحدات التي ستتلقى التدريب أعاق التقدم، بما في ذلك التأخر في فحص وحدات الرد السريع التابعة لهذه القوات. وواصلت البعثة تقديم الدعم التدريبي إلى وحدات القوات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري في إقليم أورينتال.

٤٩ - وأجرت البعثة وقضاة المحاكم الكونغولية ٣٠ زيارة لزنزانات الشرطة في ١٦ موقعا من المواقع المتضررة جراء النزاع المسلح. وأسفرت تلك الزيارات عن انخفاض ملحوظ

في عدد المحتجزين وعدد القضايا التي تجاوز المتهمون فيها فترة الاحتجاز القانوني، وهو ما صاحبه ارتفاع في عدد القضايا المحالة إلى المحاكم.

٥٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى سلطات السجون الكونغولية في مجالات الأمن، وتقديم خدمات إدامة الحياة مثل الغذاء والرعاية الصحية، وإدارة تدفق قضايا السجناء. وأُعيد نشر ما مجموعه ٣٠ من موظفي السجون المقدمين من الحكومة في الشرق. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق البرنامج الإنمائي على تقديم تمويل أولي قيمته ١,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لصالح تنفيذ ثلاثة (من خمسة) مشاريع في إطار البرنامج المتعدد السنوات المشترك مع الأمم المتحدة لدعم القضاء. وواصلت البعثة كذلك ما تضطلع به من أنشطة منتظمة لدعم القضاء، بما في ذلك تدريب المسؤولين والموظفين القضائيين على المسائل الإجرائية والموضوعية، وانتهت من إجراء مسح لمؤسسات القضاء العسكري.

الدعم المقدم لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥١ - وواصلت البعثة القيام بمساعيها الحميدة الرامية إلى دعم الحكومة في إعداد برنامج واحد وشامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لعناصر الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الحكومة الوطنية المرحلة الثالثة من خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). وخصصت الميزانية اعتمادا قدره ٩٩ ٥٧٤ ٤١٦ دولارا لهذه الخطة التي صممت بمعاونة الشركاء في العمل الإنساني والتي تستهدف ٢٤ ٤١٠ شخصا في المناطق المتضررة من الحرب. وأنيط توجيه وتنفيذ البرنامج الجديد بلجنة وزارية مشتركة تتلقى الدعم من البعثة، وذلك في أعقاب اعتماد الرئيس البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٢ - ورغم اعتماد البرنامج الوطني الثالث، لا يزال الغموض يكتنف معايير الأهلية لهذا البرنامج، بما في ذلك الغموض بشأن الفئات المختلفة للمقاتلين السابقين، وإدراج المعالين، ونسبة المقاتلين إلى الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال أسئلة هامة تُطرَح بشأن طبيعة النقل المقترح للمقاتلين إلى خارج كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتوافر التمويل لهذا البرنامج، ولا سيما لجوانبه المتصلة بإعادة الإدماج على المدى الطويل.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، ينتظر أكثر من ٥٠٠ ٨ مقاتل سابق في تسعة مخيمات في أنحاء مختلفة من البلد. وتستضيف بويريمانا (كيفو الشمالية) التي تعتبر أكبر موقع لإعادة التجميع ٥٠٠ ٥ شخص من المقاتلين السابقين ومعاليهم. واستجابة لطلبات القوات المسلحة، قدمت

البعثة إمدادات مؤقتة لتحسين الأحوال المعيشية في الموقع، شملت حصصا تموينية ولوازم ومساعدة طبية.

٥٤ - وأعد فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة البرنامج الإنمائي، برنامجا لإعادة الإدماج. وبمجرد توضيح المسائل السياسية والتقنية المتعلقة بطبيعة عملية نزع السلاح والتسريح، يُتوقع لبرنامج إعادة الإدماج أن يستوعب المقاتلين السابقين المستوفين للمعايير، إذا توافر له التمويل اللازم.

تحقيق الاستقرار وتوطيد سلطة الدولة

٥٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أولت البعثة الأولوية لأنشطة تحقيق الاستقرار في روتشورو وكيوانجا في كيفو الشمالية، عن طريق إنشاء ''جزر استقرار'' تهدف إلى توفير إطار لتحقيق التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة في المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة.

٥٦ - وشجعت البعثة على عودة السلطات الكونغولية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، بما في ذلك إعادة تشغيل الأمن والقضاء بفعالية. وفي بينغا، دعمت البعثة عودة الشرطة الوطنية الكونغولية إلى المنطقة (٥١ شرطيا منذ ١٠ كانون الثاني/يناير). ودعمت البعثة أيضا إعادة فتح سجن روتشورو بمقاطعة كيفو الشمالية من جانب وزير العدل بالمقاطعة، وقدمت تدريبا إلى العاملين في سجن بينغا. وعاونت البعثة أيضا في إنشاء لجنة الحماية المحلية في بينغا التماسا لتحسين حماية المدنيين في المنطقة. وتتولى البعثة كذلك تيسير نشر المدعين العامين بالتناوب في واليكاليه في أعقاب إعادة فتح المحكمة في أواخر عام ٢٠١٣.

٥٧ - وبالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي، تجري البعثة استطلاعا ربع سنوي للوقوف على التغيرات الدينامية في المناطق المتأثرة بالنزاع بغية وضع خطط لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في كيفو الشمالية والجنوبية.

حقوق الإنسان

٥٨ - واصل العديد من الجماعات المسلحة وكذلك قوات الدفاع والأمن الكونغولية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على نحو منتظم ضد المدنيين، ولا سيما في عدة مقاطعات شرقية متضررة من النزاع، وإن لم تقتصر الانتهاكات على هذه المقاطعات وحدها. وفي أعقاب التحقيقات التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت البعثة من التحقق من وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين في مناطق مختلفة من إقليم بيني في مقاطعة كيفو الشمالية. ومن هذه الانتهاكات قتل ما لا يقل عن ٢١ مدنيا بينهم ١١ طفلا، وجرح ثلاثة آخرين، بينهم طفل، في هجوم على منطقة رويزوري،

في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي أعقاب الانقلاب المزعوم الذي وقع في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، جرى التحقيق أيضا في ادعاءات خطيرة بحدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في مقاطعتي كاتانغا وكينشاسا، وبدرجة أقل، في مقاطعة مانييما. وفي حين أن التحقيقات ما زالت جارية، بوسع البعثة حتى الآن أن تؤكد مقتل ما لا يقل عن ٤٦ شخصا وجرح ١٠ على يد قوات الأمن الوطني والدفاع في لوبومباشي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تقديم الدعم إلى العمليات القضائية الوطنية والدولية

٥٩ - واصلت البعثة مساعدة سلطات القضاء العسكري، عن طريق خلايا دعم الادعاء، على التحقيق في الجرائم الخطيرة والبدء بإجراءات المقاضاة بشأنها، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي. وبناء على طلب الحكومة الكونغولية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء خلية سابعة من خلايا دعم الادعاء في لوبومباشي، بمقاطعة كاتانغا.

٦٠ - ووفرت البعثة الدعم لجلسة عقدت في إحدى المحاكم المتنقلة في بيني وبوتيمبو - بإقليم لوبيرو، في شباط/فبراير، للنظر في ٢٢ قضية جنائية (١٨ قضية عنف جنسي وأربع قضايا قتل). وواصلت البعثة رصد الأنشطة التي تضطلع بها ميليشيات مورغان سادالا، ولا سيما جماعة الماي - ماي سيمبا، ووفرت الدعم لجلسة استماع في إحدى المحاكم المتنقلة في شباط/فبراير في قضية شملت ٢٤ مشتبه فيهم وجهت إليهم تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (جرائم اغتصاب وقتل واختطاف ونهب) شهدها أكثر من ٤٠٠ من الضحايا والشهود. وفي أعقاب عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت منذ آب/أغسطس على يد جنود القوات المسلحة خلال عمليات ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في جنوب إيرومو، قدمت البعثة الدعم للتحقيقات التي يجريها القضاء العسكري الكونغولي، والتي أُلقي القبض بنتيجتها على ١٥ من ضباط وجنود القوات المسلحة.

العنف الجنسي

٦١ - استمر ارتكاب جرائم العنف الجنسي على يد الجماعات المسلحة والأفراد الحكوميين. ففي كانون الثاني/يناير، زُعم ارتكاب جرائم عنف جنسي ضد ما لا يقل عن أربع نساء و ٣٥ فتاة ورجلٍ واحد على يد عناصر من الجماعات المسلحة وأفراد قوات الدفاع الوطني والأمن. وكانت الجماعات المسلحة في منطقة إيتوري، بمقاطعة أورينتال، التي ينتمي معظمها إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، هي المسؤولة عن العنف الجنسي

ضد ١١ ضحية. وارتكبت جماعات مسلحة أخرى ١٢ جريمة أخرى. وثمة مزاعم تفيد أن جنود القوات المسلحة كانوا مسؤولين عن ارتكاب عنف جنسي ضد ١١ ضحية، ولا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال. ويتحمل أفراد حكوميون آخرون، بينهم عناصر من الشرطة المدنية الوطنية، المسؤولية عن ارتكاب ست جرائم أخرى.

٦٢ - واستؤنفت محاكمة المتورطين في قضية مينوفا في ٢٢ كانون الثاني/يناير بعد أربعة أسابيع من التوقف بسبب عدم وجود موظفين عاملين في القضاء العسكري. وفي الفترة من ١١ إلى ١٩ شباط/فبراير، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، عقدت المحكمة العسكرية جلسات في مينوفا واستمعت إلى شهادات أدلى بها ضحايا الاغتصاب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وتواصل البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي لسلطات القضاء العسكري الكونغولية في هذه المحاكمات.

حماية الأطفال والنزاع المسلح

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُصِل ٢٦٨ طفلا (٤٧ فتاة و ٢٢١ فتى) من الجماعات المسلحة التي استسلمت للقوات المسلحة في كيفو الشمالية. وكان أصغر مجند صبيا يبلغ من العمر عشر سنوات. وفُصل ١١٣ طفلا عن جماعة نياتورا المسلحة تلاهم ٦٨ طفلا جرى فصلهم عن قوات الدفاع عن حقوق الإنسان. وتبين أيضا وجود أطفال في صفوف تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وسيد (١٨) واتحاد الوطنيين الكونغوليين (١٦)، وقوات الدفاع عن الشعب الكونغولي (١٦) وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا (١٥). وقدم شركاء اليونيسيف المساعدة لما مجموعه ٤٨٢ من الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة (٤٤١ في كيفو الشمالية وحدها)، بينهم ٦٨ فتاة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٤ - أُنجزَ نقل المهام ذات الصلة بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك تواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بسبب افتقار الفريق القطري إلى القدرات المناسبة للقيام بذلك. وسيؤدي تخفيض مكوني إبطال الذخائر المتفجرة وإدارة الأسلحة والذخيرة بالبعثة بنسبة ٤٩ في المائة إلى خفض الدعم المقدم من وحدة إبطال الذخائر المتفجرة بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من ٦ أفرقة متعددة المهام إلى فريقين. وسيركز هذان الفريقان على إزالة الذخائر أو المعدات غير المنفجرة في نييراغونغو وروتشورو. وفي كانون الثاني/يناير، جُمعت ٥٥٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٠٠٠ ٦٥ صنف من ذخائر

الأسلحة الصغيرة و ٩ ٦٤٢ قطعة غير صالحة للاستخدام وتدميرها في كيفو الشمالية. وفي منتصف شباط/فبراير، أطلقت البعثة برنامجا مدته شهران لتدريب القوات المسلحة على إدارة الأسلحة والذخيرة في كيسانغاني، دعما لقاعدة اللوجستيات وقوة التدخل السريع التابعتين للقوات المسلحة.

التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٦٥ - عُرضت الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار، دعما لإطار السلام والأمن والتعاون، على الحكومة في ١٣ كانون الثاني/يناير، ثم على الشركاء الدوليين، لدعم أنشطة تحقيق الاستقرار في جميع الأنحاء في الشرق. وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، عن طريق اتباع نهج متعدد الجوانب يركز على الحوار الديمقراطي، وتوفير الأمن واستعادة سلطة الدولة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ووضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع.

استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها

٦٦ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير، بدأت عملية التصديق الإقليمي. وسيستند التصديق إلى المعلومات المقدمة عن مصدر الموارد المعدنية وهوية الموردين. وتفيد التقارير أنه سيجرى توسيع نطاق العملية الجديدة لتشمل الدول الأخرى الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتيسير مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

٦٧ - وأُحرز تقدم ضئيل في تنفيذ عملية اقتفاء الأثر/التحقق في مناطق النزاع التي يمثلها مركز التجارة في نديجيلا وإيتبرو في إقليم واليكاليه، وقرية روبايا في إقليم ماسيسي. وساعدت البعثة وزارة المناجم في إجراء عمليات التحقق خارج مناطق النزاع في إقليم مانييما، وفي مواقع التعدين في كاليما، وبانغي وماتاتي وكذلك في منجم كاليمبي في إقليم والونغو في كيفو الجنوبية. وأحرز بعض التقدم في التخطيط من أجل التحقق من مواقع التعدين في كاتانغا. وبالشراكة مع الحكومة، تشارك البعثة في قيادة عملية التحقق من مواقع التعدين قبل إنشاء ''نقاط بيع/مراكز تجارية''.

رابعاً – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في سياق العمليات التي يقوم بها لواء التدخل التابع للبعثة

٦٨ – ازدادت التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المقاطعات الجنوبية الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقعت أخطر الحوادث في ٥ كانون الثاني/يناير، عندما قام مجهول بإطلاق النار على موظف وطني بالبعثة في بيني وتتولى الشرطة المدنية الوطنية حاليا التحقيق في الحادث.

٦٩ – وفي ما يتعلق بالتهديدات الأمنية الخطيرة ضد موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها سجلت البعثة ٥١ حادثا إجراميا و ٥ حوادث ذات صلة بالاضطرابات المدنية و ٢٠ من الحوادث المتصلة بالمخاطر. وتشمل هذه الحوادث السطو على مساكن موظفي الأمم المتحدة، وسرقة ممتلكات الأمم المتحدة وحوادث الطرق، والمظاهرات أمام مجمعات الأمم المتحدة والإعراب عن مشاعر سلبية ضد البعثة.

٧٠ – وما زالت تهديدات أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها جدّية في الجزء الشمالي من مقاطعة كيفو الشمالية بسبب الأنشطة التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، اللذان هددا باستهداف موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها بشكل مباشر إذا ما تعرضا لهجوم من القوات المسلحة والبعثة. واستجابة لذلك، نُقل الموظفون الدوليون غير الأساسيين من بيني إلى غوما. وينبغي عدم تجاهل خطر الإرهاب الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم البعثة بإجراء تقييم لجوانب الضعف التي تعتري مباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد مع التركيز بشكل خاص على المناطق الشمالية الشرقية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تحطمت طائرة هليكوبتر للخدمات تابعة للبعثة عند اصطدام مراوحها بشجرة بالقرب من مباني في منطقة واليكاليه، في كيفو الشمالية. ولحقت أضرار بمراوح الطائرة وأصيب اثنان من أفراد طاقمها بجروح طفيفة.

خامسا – التقييم الأمني المشترك

٧١ – في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة والحكومة الكونغولية ببعثات تقييم مشتركة لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية والتقدم المحرز في بسط سلطة الدولة في ٣٠ من الأقاليم والمحليات بمختلف أنحاء مقاطعات أورينتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وكاتانغا. وفي مقاطعة أورينتال، أكد التقييم حدوث انخفاض نسبي في أنشطة جيش الرب للمقاومة. وازدادت أنشطة قوات المقاومة الوطنية

في إيرومو الجنوبية بمقاطعة إيتوري، وصعد تحالف القوى الديمقراطية أنشطته في كيفو الشمالية. وفي إقليمي واليكاليه وماسيسي ساعدت العمليات المشتركة بين القوات المسلحة والبعثة على استعادة سلطة الدولة في بينغا. وفي كيفو الجنوبية، كانت عمليات الابتزاز التي يرتكبها رايا موتومبوكي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أهم ما جرى التوصل إليه من نتائج. وفي مقاطعة كاتانغا، نقلت جماعة ماي ماي كاتا كاتانغا أنشطتها إلى الجنوب وعُقدت تحالفات جديدة بين جماعات الماي - ماي.

سادساً - إعادة تشكيل البعثة ووضع خريطة طريق لنقل المهام

نقل المهام

٧٢ - في أعقاب تحديد ''خريطة طريق'' للمهام التي يتعين نقلها من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وُضعت خطط مفصلة عن تسليم المسؤوليات في المناطق غير المتأثرة بالنزاع المسلح، وجرى تأكيد الترتيبات الانتقالية ومواقع النقل والجداول الزمنية. وكترتيب انتقالي، ستضع البعثة موظفيها تحت تصرف الوكالات للاضطلاع بمهام معينة. والعمل جارٍ على القيام بالمهام المحددة التي يتعين نقلها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ باستثناء مهمة واحدة هي توفير الدعم المتعدد السنوات لبناء القدرات من أجل تعزيز الحوار بين الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي ستُنجز في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٧٣ - وبالتزامن مع تسليم المسؤوليات، يستمر إجراء تقييم استراتيجي لاحتياجات فريق الأمم المتحدة القطري من القدرات. وتظهر النتائج الأولية أن الفريق القطري يمتلك القدرات التقنية اللازمة لنقل المهام في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح، إلا أن القدرات التشغيلية ستشكل تحديا كبيرا في أعقاب سحب البعثة من المناطق الخالية من النزاع. كما كشف التقييم أن عددا قليلا من الأنشطة قد سلم إلى مؤسسات الدولة.

٧٤ - وتشمل الخطوات المقبلة وضع استراتيجية لتعبئة الموارد حتى يتسنى لفريق الأمم المتحدة القطري اجتذاب الموارد اللازمة. وستكون إعادة تنظيم المهام ونقلها بمثابة نقطة الانطلاق للتنقيح المزمع للإطار الاستراتيجي المشترك الخاص بأسرة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إعادة تشكيل البعثة

٧٥ - واصلت البعثة التخطيط لإعادة تشكيل البعثة إلى المنطقة الشرقية وتنفيذَه. وأعدت البعثة مفهوم البعثة الخاص بها، الذي يحدد رؤية تهدف إلى جعلها عملية تنفيذية وميدانية،

تركز على المناطق المتضررة من النزاع المسلح. ودعما لهذه الرؤية، قررت البعثة الإبقاء على مقر صغير الحجم للبعثة في كينشاسا يركز على تقديم المساعي الحميدة والمشورة والدعم إلى الحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المبينة في إطار السلام والأمن والتعاون.

٧٦ - وفي المناطق غير المتأثرة بالنزاع المسلح، ستكفل الأفرقة المتكاملة استمرار الوجود من خلال ستة مكاتب اتصال في باندوندو، وكاناغا، وكيندو، وماتادي، ومباندا كا، ومبوجي - مايي. وتمثل مكاتب الاتصال تخفيضا في عدد الموظفين بنحو ٨٠ في المائة. وسوف يجرى تدريب الموظفين على الإنذار المبكر وتحليل المخاطر ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ بشأنها، فضلا عن مسائل الأمن، والاتصالات، ويضطلع الموظفون بالحد الأدنى من مهام الرصد والإبلاغ. وتشكل مكاتب الاتصال منبرا للتعاون الوثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في السلطات المحلية والمجتمع المدني، الأمر الذي من شأنه تيسير نقل المهام على نحو سلس وكامل من البعثة إلى الفريق القطري في هذه المناطق.

٧٧ - واعتبارا من ١ تموز/يوليه، ستوقف البعثة خدمات الطيران والنقل ومراقبة الحركة التي تقوم بها في جميع مواقع مكاتب الاتصال باستثناء مباندا كا. والخدمات الأخرى سيجرى إما وقفها أو تخفيضها لتقتصر على خدمة مكاتب الاتصال.

٧٨ - ودعما لعمليات البعثة في الشرق، سيُنقَل ثلثا الموظفين الفنيين في كينشاسا إلى المناطق المحررة من الجماعات المسلحة أو إلى مواقع مشتركة في المناطق ذات الأولوية في كيفو الشمالية من أجل دعم إنشاء ''جزر الاستقرار''. ومن أجل كفالة استمرارية عمليات البعثة والتقليل إلى الحد الأدنى من التأثير على المناطق الحضرية في الشرق، سيكون هناك انتقال تدريجي على مراحل لموظفي البعثة وأصولها.

٧٩ - واعتبارا من ١٥ شباط/فبراير، انتقل نحو ١٣٠ من الأفراد المدنيين والعسكريين من كينشاسا إلى غوما، بينهم نائب ممثلي الخاص المسؤول عن العمليات الشرقية، وقائد القوة، ومدير شعبة دعم البعثة، ورئيس الموظفين، ومعظم رؤساء الأقسام الفنية. ومن المتوخى نقل الآخرين في آب/أغسطس. وتتوقع البعثة كذلك تخفيض عدد المراقبين العسكريين ومواقع الأفرقة في المناطق غير المتأثرة بالنزاع المسلح، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز أنشطة رصد الحدود في الشرق. وسيُسعى إلى إعادة تشكيلها بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي، على النحو المبين في الفقرة ٤١.

٨٠ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأ مكتب مفوض الشرطة نقل المهام إلى غوما وتنسيق التدريب إلى كيسانغاني. وستبقي خلية إصلاح الشرطة على وجود لها في كينشاسا في إطار الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة.

وفي انتظار إجراء استعراض كامل للاحتياجات اللوجستية المطلوبة، سيُنقل بشكل تدريجي أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة إلى القطاعات الموجودة في الشرق.

سادسا – ملاحظات

٨١ – بدأ النهج الشامل الوارد في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/119) يؤتي ثماره. فبعد عام من التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون، لا يزال هذا الإطار محوريا في توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحفيز التنمية وإعادة الإعمار من أجل شعبها والمنطقة. وثمة عوامل تتمثل في اتّباع نهج قوي يهدف إلى تحييد الجماعات المسلحة، ووجود عزم على الانخراط الإقليمي من أجل كفالة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، والسعي إلى تحقيق الإصلاحات الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال تشكل مجتمعة عناصر هامة ضمن استراتيجية تحتاج إلى السعي بنشاط إلى تحقيقها خلال الأشهر المقبلة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في عام ٢٠١٣ وتحقيق مزيد من التقدم في إطار التصدي للأسباب الجذرية للعنف الذي ما زال متفشيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٢ – وشكلت الهزيمة العسكرية التي لحقت بحركة ٢٣ آذار/مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ معلما هاما في تعزيز الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أتاحت للدولة العودة إلى المناطق التي كانت قد فقدت السيطرة عليها طوال أكثر من سنتين، ونجمت عنها عمليات استسلام كثيرة بين الجماعات المسلحة الأخرى. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل توطيد هذه المكاسب. وبالنسبة للمقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس، الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة، ولا سيما المتبقون في أوغندا ورواندا، يتعين تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع الكونغولي. وإنني أرحب بإصدار الرئيس كابيلا مؤخرا قانون العفو العام وأشجع الحكومة على تنفيذه على نحو عاجل من أجل الإسراع بعملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأدعو الحكومة الكونغولية إلى مواصلة إعداد البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتنسيق وثيق مع الجهات المانحة الدولية بما ينسجم مع مبدأ طواعية هذه العملية، وكفالة تنفيذها المبكر، وأحث أيضا حكومتي أوغندا ورواندا على التعاون في إعادة هؤلاء المقاتلين السابقين إلى أوطانهم.

٨٣ – وتواصل الجماعات المسلحة الخطرة الأخرى الاعتداء على السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذا يجب أن تستمر العمليات الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، على وجه الخصوص، ويجب تحييد هذه الجماعات، التي

لا يقتصر أثرها على ترويع السكان الكونغوليين واستغلال الموارد الطبيعية للبلد فحسب، ولكنها تمثل أيضا تهديدا للاستقرار الإقليمي. وأحث مرة أخرى جميع الأطراف الموقّعة على إطار السلام والأمن والتعاون على تنفيذ التزاماتها. وقد طلبت إلى مبعوثي الخاص وممثلي الخاص مواصلة جهودهما الدبلوماسية الرامية إلى بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، بالتشاور الوثيق مع المبعوثين الخاصين الآخرين.

٨٤ - لقد أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما تدريجيا في تنفيذ الالتزامات الوطنية الستة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. والفرصة متاحة الآن لتسريع وتيرة جهود الإصلاح هذه. ويجب أن يقترن استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة والبعثة بجهود سياسية متضافرة تهدف إلى المضي قدما في تنفيذ الالتزامات الوطنية. ولا يضمن التقدم المحرز حتى الآن استمرارية عمليات الإصلاح والمبادرات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في الشرق. ولذلك، فإنني أشجع بقوة الحكومة الكونغولية على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية. وسيساعد إحراز تقدم ملموس في القضايا الرئيسية، كإصلاح قطاع الأمن وتحقيق اللامركزية وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الفساد، التي غالبا ما تكون مترابطة، في كسب جانب الكونغوليين وبناء الثقة في مستقبل البلد ومؤسساته، ما من شأنه أن يسهم بدوره في تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لإجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية ضمن المهل الدستورية.

٨٥ - وسيكون من الأهمية بمكان إحراز المزيد من التقدم خلال الأشهر القادمة. ولذلك، أطلق ممثلي الخاص آلية للتنسيق الوظيفي على مستوى السفراء تركز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن. ويشغلني بشكل خاص بطء وتيرة عملية إصلاح قطاع الأمن، على الرغم من تأكيد الرئيس كابيلا على إعطائه الأولوية. ويتعين إعطاء عملية إصلاح الجيش مزيدا من الزخم. ويجب أن تكون هذه العملية متسقة في رؤيتها ونطاقها مع التغييرات الأساسية اللازمة لتحويل القوات المسلحة إلى قوة محترفة ومنضبطة، ليكون حاميا للشعب ولسلامة البلد الإقليمية. وينبغي أن تتولى بشكل تدريجي قوة فعالة للرد السريع، تُنشأ في إطار خريطة طريق وطنية لإصلاح قطاع الأمن، الاضطلاع ببعض المهام العسكرية التي تقوم بها البعثة.

٨٥ - ومن الضروري أيضا إحراز المزيد من التقدم في بسط سلطة الدولة، وتحقيق اللامركزية، والاستعدادات الانتخابية، والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية ومكافحة الفساد بفعالية الذي ينال من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكونغولي وأمنه بشكل يومي. كما أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي تشارك

فيه الجماعات المسلحة بشكل كبير، هو أحد العوامل الرئيسية المحركة للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا أتطلع إلى عودة اشتراك الحكومة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأشجع على اعتماد مشروع قانون للنفط يكون مقبولا على نطاق واسع بمجرد الوفاء بالمستويات المطلوبة من الشفافية. وهذه المبادرات، إذا ما نُفذت بنجاح، ستسهم في تعزيز الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية. ولا يمكن التقليل من شأن التحديات التي يطرحها تنفيذ جميع هذه الإصلاحات. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتكاتف دعماً للحكومة الكونغولية ويوفر لها مساعدة مالية هي أحوج ما تكون إليها فقط، بل يجب عليه أيضا أن يشجع القطاع الخاص على أن يصبح القوة الدافعة الرئيسية للرفاه والتنمية.

٨٧ - ويمكن أن تضطلع البعثة بدور حاسم في جميع هذه المجالات تقريبا. فقد أثبتت قوة البعثة، عند تجهيزها بولاية معززة وبقدرات فعالة، إلى جانب ما تبديه البلدان المساهمة بقوات فيها من تصميم، أنها يمكن أن تكون أداة فعالة لحماية المدنيين إلى جانب اتباع استراتيجية سياسية واضحة. وقد وضعت البعثة نُهُجا واستراتيجيات جديدة مثل ''جزر الاستقرار'' تهدف إلى دعم تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق السلام الدائم في البلد. وتقوم البعثة بدور رئيسي في المجتمع الدولي بوصفها محاورا رئيسيا في العديد من جوانب الالتزامات الوطنية، وهي تواصل الدعوة بقوة إلى احترام حقوق الإنسان وإلى وضع حد للجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنسي. ومن أجل تنفيذ ولاية البعثة بشكل أفضل، بدأت عملية لإعادة تشكيلها، تشمل نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري ونقل الموظفين إلى المنطقة الشرقية. وستواصل البعثة رصد التطورات عن كثب في كينشاسا والمنطقة الغربية من خلال ''مجسّاتها'' من أجل الإنذار المبكر بالتهديدات المحتملة.

٨٨ - في هذه المرحلة الحرجة، لا تزال الولاية المعزَّزة للبعثة في كل من المجالات السياسي والعسكري والمتعلق بالحماية حيوية للإبقاء على الزخم الحالي وتحقيق سلام واستقرار طويلي الأجل لشعوب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأوصي بشدة بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة في السنة المقبلة حتى يتسنى لنا المضي قدما بجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

٨٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، مارتن كوبلر، ومبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلا عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذين يدعمون

بلا كلل عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أعرب عن تقديري لجميع أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم الدؤوبة والتزامهم بتحقيق السلام، وذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة أحيانا. وأود أن أشيد إشادة خاصة بحفظة السلام العسكريين والمدنيين الشجعان الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا إصابات خطيرة في خدمة السلام وحماية المدنيين، وعلى وجه الخصوص، حمزة كاتسامبيا نتومبا الذي قُتل في بيني في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. ستظل تضحياتهم ماثلة في الأذهان. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات لما تقدمه من إسهامات حيوية، فضلا عن البلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي واصلت تقديم دعم لا يقدر بثمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.